العراق في القرن الواحد والعشرين تحديات الأمن والاستقرار

م. قاسم عجاج علوان
وزارة التربية تربية الكرخ الأولى
kasemajaj1986@gmail.com

الملخص

واجه العراق تحديات أمنية واستقرارية كبيرة في القرن الحادي والعشرين، وخاصة بعد الغزو الأمريكي عام 2003. فقد أدت الصراعات الطائفية والتدخلات الخارجية والإرهاب والفساد إلى إضعاف مؤسسات الدولة وتأجيج عدم الاستقرار وإعاقة النمو الاقتصادي. وقد أدى صعود الجماعات الإرهابية مثل القاعدة وداعش إلى النزوح الجماعي والدمار، في حين قوض الفساد الحكومي البنية التحتية والثقة العامة. إن الإصلاحات السياسية والديمقراطية ضرورية لبناء حكومة شفافة وخاضعة للمساءلة. إن مكافحة الفساد وتعزيز قوات الأمن وتنويع الاقتصاد أمر بالغ الأهمية للاستقرار على المدى الطويل. إن الاستثمار في البنية التحتية ودعم السكان النازحين وتعزيز التماسك الاجتماعي هي أيضًا مفتاح تعافي العراق. ويتطلب تحقيق الاستقرار الدائم اتباع نهج شامل يجمع بين الإصلاحات السياسية والاقتصادية والأمنية. وبفضل الجهود المنسقة، يمكن للعراق إعادة بناء نفسه كدولة آمنة ومزدهرة.

Iraq in the 21st Century: Security Challenges

Assistant teacher Qasim Ajaj Alwan
Ministry of Education, Karkh First Education
kasemajaj1986@gmail.com

Abstract:

Iraq has faced significant security and stability challenges in the 21st century, particularly after the 2003 U.S. invasion. Sectarian conflicts, external interventions, terrorism, and corruption have weakened state institutions, fueled instability, and hindered economic growth. The rise of terrorist groups like Al-Qaeda and ISIS led to mass displacement and destruction, while government corruption undermined infrastructure and public trust. Political reforms and democratization are essential to building a transparent and accountable government. Combating corruption, strengthening security forces, and diversifying the economy are crucial for long-term stability. Investing in infrastructure, supporting displaced populations, and promoting social cohesion are also key to Iraq's recovery. Achieving lasting stability requires a holistic approach, combining political, economic, and security reforms. With coordinated efforts, Iraq can rebuild itself as a secure and prosperous nation.

المقدمة :

يُعَدّ العراق دولة مهمة جيوسياسيًا في الشرق الأوسط بسبب موقعه وثرواته، خصوصًا النفط والغاز. لكنه يواجه أزمات سياسية وأمنية تؤثر على استقراره ونموه الاقتصادي. شهد العراق حروبًا ونزاعات مثل الحرب العراقية الإيرانية والغزو الأمريكي عام 2003، مما أدى إلى انهيار النظام السياسي وتصاعد النزاعات الطائفية والتدخلات الخارجية.

تشكل التحديات الأمنية المشكلة الأساسية في العراق، حيث أدت ظاهرة الإرهاب والتطرف، خاصة مع ظهور القاعدة وداعش، إلى تدهور الخدمات وتشريد الملايين. ورغم أن الحكومة استعادت السيطرة على بعض المناطق، تظل المخاطر الأمنية قائمة. على الصعيد الاقتصادي، يعتمد العراق بشكل رئيسي على النفط، مما يجعله عرضة للأزمات نتيجة تقلب الأسعار، بالإضافة إلى الفساد وسوء إدارة الموارد، مما زاد من معدلات البطالة والفقر.

اجتماعيًا، شهد العراق تغييرات ديموغرافية كبيرة نتيجة النزوح والهجرة بسبب النزاعات، مما زاد من الأزمات السكنية والخدمية وزاد الانقسامات الطائفية والعرقية. في ظل هذه التحديات، يسعى العراق لتحقيق الاستقرار من خلال الإصلاحات السياسية، وتعزيز سيادة القانون، ومكافحة الفساد، وتطوير الأجهزة الأمنية. يهدف هذا البحث إلى تحليل هذه التحديات واستراتيجيات التعامل معها بالاستناد إلى دراسات وتجارب دول مشابهة.

إشكالية البحث:

يواجه العراق في القرن الواحد والعشرين مجموعة معقدة من التحديات تعيق استقراره الأمني والسياسي والاقتصادي، مما يجعله نموذجًا لدولة تعيش تحت صراعات وتدخلات عديدة. منذ سقوط النظام في 2003، شهد العراق تغييرات كبيرة في بنيته السياسية والاجتماعية، مصحوبة بزيادة العنف والجماعات المسلحة والتدخلات الخارجية، مما أثر على قدرته في بناء دولة مستقرة.

اقتصاديًا، يعتمد العراق بشكل كبير على عائدات النفط، مما يجعله vulnerable للأزمات الاقتصادية بسبب تقلبات أسعار النفط. يعاني أيضًا من فساد إداري ومالي، مما يؤدي إلى هدر الموارد وعرقلة المشاريع التنموية وتدهور الخدمات الأساسية مثل التعليم والصحة والبنية التحتية. إضافة إلى ذلك، تؤدي معدلات البطالة والفقر المرتفعة وغياب السياسات الاقتصادية الفعالة إلى إحباط عام، مما قد ينتج عنه اضطرابات اجتماعية وأمنية جديدة.

اجتماعيًا، أدت الصراعات المستمرة إلى أزمات ديموغرافية خطيرة، مثل النزوح الداخلي والهجرة، مما أثر على التركيبة السكانية وزاد الضغط على المدن المستقبلة للنازحين. كما أن التفاوت الطبقي والتوترات الطائفية والعرقية وغياب العدالة الاجتماعية ساهمت في خلق بيئة اجتماعية مضطربة تهدد بمزيد من الصراعات في المستقبل.

بناءً على ما سبق، تتمحور إشكالية هذا البحث حول الأسئلة التالية:

- ما هي أبرز التحديات الأمنية التي تواجه العراق في القرن الواحد والعشرين، وكيف يمكن مواجهتها؟
- كيف أثرت الأوضاع الاقتصادية على الاستقرار السياسي والاجتماعي في البلاد؟
- ما دور التدخلات الخارجية في تأزيم المشهد العراقي، وما السبل الممكنة لتعزيز السيادة الوطنية؟
- ما هي الاستراتيجيات الممكنة لتحقيق الأمن والاستقرار في العراق، وإرساء نظام سياسي واقتصادي قادر على مواجهة التحديات المستقبلية؟

أهداف البحث:

- تحليل التحديات الأمنية، بما في ذلك الإرهاب، الميليشيات المسلحة، والجريمة المنظمة، وتأثير التدخلات الخارجية على استقرار العراق.
- دراسة التحديات الاقتصادية، مثل الاعتماد على النفط، الفساد الإداري، والبطالة، وأثرها على التنمية والاستقرار.
- استعراض التحديات الاجتماعية، كالنزوح الداخلي، الانقسامات الطائفية، وتدهور الخدمات الأساسية.
- اقتراح حلول لتحقيق الأمن والاستقرار، من خلال إصلاحات سياسية، مكافحة الفساد، وتنويع الاقتصاد.

المبحث الأول

السياق التاريخي للحصار

1.1الخلفية التاريخية للوضع الأمني في العراق

يمتد تاريخ العراق إلى الحضارات القديمة مثل السومرية والبابلية والآشورية، ليكون مركزًا ثقافيًا وسياسيًا هامًا، ولكن موقعه الجغرافي جعله عرضة للاعتداءات. في العصر الإسلامي، أصبح مركزًا للخلافة العباسية، لكن شهد نزاعات وصراعات مذهبية، بالإضافة إلى الغزو المغولي في القرون الوسطى، الذي أسقط النظام الاقتصادي والأمني. استمر عدم الاستقرار تحت الحكم العثماني حتى بداية القرن العشرين. [1]

بعد انتهاء الحكم العثماني وبدء الاحتلال البريطاني عقب الحرب العالمية الأولى، شهد العراق اضطرابات مع ثورة 1920 ضد الاحتلال، مما دفع بريطانيا إلى إنشاء نظام ملكي تحت وصايتها. استمر هذا النظام حتى 1958 عندما وقع انقلاب عسكري أسس الجمهورية، وما تلا ذلك من سلسلة من الانقلابات والصراعات السياسية التي أثرت على الاستقرار الأمني. [2]

خلال فترة حكم حزب البعث برئاسة صدام حسين (1968-2003)، استخدم النظام أجهزة أمنية قمعية، لكن العراق دخل في حروب كبرى، من بينها الحرب العراقية-الإيرانية (1980-1988)، التي استنزفت موارده. تبع ذلك غزو العراق للكويت وانقضت حرب الخليج الثانية والعقوبات الاقتصادية، مما زاد من تفاقم الوضع الأمني والاجتماعي.

1.2 تأثير الغزو الأمريكي وسقوط النظام السياسي(2003)

أدى الغزو الأمريكي للعراق في 2003 إلى تغيير جذري في مساره الأمني والسياسي. في 20 مارس، قادت الولايات المتحدة وحلفاؤها عملية "حرية العراق" للإطاحة بنظام صدام حسين، مستندة إلى مزاعم تجاه أسلحة الدمار الشامل وعلاقات مع القاعدة، وهي ادعاءات لم تثبت لاحقًا. [3]

نتج عن الغزو الأمريكي انهيار المؤسسات الأمنية وحل الجيش بقرار الحاكم المدني، مما خلق فراغًا أمنيًا استغلته الجماعات المسلحة مثل القاعدة وداعش، وتسبب غياب الدولة المركزية في زيادة العنف وظهور الميليشيات الطائفية، مما أدى إلى حرب أهلية غير معلنة بين 2006 و2007.

كما أدى الاحتلال إلى تصاعد التدخلات الإقليمية، حيث عززت إيران نفوذها عبر دعم الميليشيات الشيعية، بينما دعمت دول إقليمية جماعات سنية معارضة، مما جعل العراق ساحة صراع نفوذ إقليمي وعمق المشهد الأمني. [4]

تسبب الغزو أيضًا في تفكيك أجهزة الدولة، حيث تم استبدال الكوادر السابقة بموظفين غير متمرسين، مما أدى إلى تفشي الفساد وإضعاف قدرة الدولة على فرض الأمن. كما زاد عدم وجود خطة واضحة لإعادة الإعمار من الفوضى وجعل العراق مكانًا مناسبًا للجماعات الإرهابية والجريمة المنظمة.

1.3 تداعيات الصراعات الطائفية وتأثيرها على الأمن الوطني في العراق

يتميز العراق بتنوع طوائفه الذي استمر لقرون، لكن الصراعات الطائفية تصاعدت بعد 2003 لتصبح أزمة تهدد الأمن الوطني. أدى انهيار النظام السياسي وزوال المؤسسات الأمنية إلى فراغ استغله مسلحون وميليشيات طائفية، مما زاد من الانقسامات وأطلق موجات من العنف[5].

على الرغم من توقعات إيجابية من التدخل الأمريكي، أدى ذلك إلى صراعات طائفية حادة. ساهمت سياسات الاحتلال، مثل dissolving the army وإعادة بناء الدولة على أسس طائفية، في تقسم المجتمع إلى كتل متصارعة.

بدأ العنف الطائفي بشكل محدود، ثم تصاعد بعد تفجير مرقد الإمامين العسكريين في 2006، مما أدى إلى حرب طائفية. انتشرت الميليشيات وأعمال القتل على أساس الهوية، حتى أصبحت المدن، وخاصة بغداد، مقسمة عمليًا بين الطوائف، مما عمق الانقسامات وزاد من تدهور الأمن. [6]

كان المواطن العراقي الضحية الأكبر للصراعات الطائفية، حيث أجبر الآلاف على النزوح، في ظروف خطيرة، حيث قد تؤدي نقطة تفتيش خاطئة إلى الموت بسبب الهوية.

لم تقتصر آثار العنف على الداخل، بل تحول العراق إلى ساحة لصراع نفوذ إقليمي، حيث دعمت دول مختلفة أطرافًا متصارعة، مما زاد من تعقيد الأوضاع وأضعف الحكومة. ومع حالة التفكك، انهارت مؤسسات الدولة وانتشر الفساد، حيث تم تعيين المناصب على أسس طائفية مما أثر على الأمن. ومع تدهور الأوضاع، برزت جماعات إرهابية مثل القاعدة وداعش التي استغلت الانقسامات لزيادة أعمالها، مما أدى إلى موجات جديدة من العنف والدمار. [7]

لم يكن احتواء الفوضى أمرًا يسيرًا، إذ واجهت محاولات المصالحة صعوبات بسبب عدم الثقة بين المكونات واستمرار المحاصصة الطائفية. رغم هزيمة داعش عسكريًا، لا تزال جذور الطائفية حاضرة، مما يتطلب جهودًا حقيقية لتجاوز الأزمة.

إعادة بناء الدولة تتطلب أكثر من مجرد قوة أمنية؛ تحتاج إلى إصلاح سياسي شامل يعزز الهوية الوطنية ويدعم المواطنية بدلاً من الانتماءات الطائفية الضيقة، لضمان استقرار العراق على المدى البعيد. [8]

1.4التدخلات الخارجية وتأثيرها على السيادة العراقية

أولًا: جذور التدخلات الخارجية في العراق

تاريخيًا، شاهد العراق تدخلات خارجية على مدى عقود، نتيجة لموقعه بين دول متنافسة كإيران وتركيا والسعودية. لم تكن هذه التدخلات مقتصرة على غزو 2003، بل بدأت منذ العهد العثماني واستمرت خلال الاستعمار البريطاني وما بعده. ازدادت هذه التدخلات في السنوات الأخيرة، خصوصًا خلال الحرب العراقية-الإيرانية وحرب الخليج الثانية، حيث حصلت الأطراف المتنافسة على دعم ودخلت الأمم المتحدة بفرض عقوبات اقتصادية.[9]

لكن التدخل الأكثر تأثيرًا كان بعد الغزو الأمريكي عام 2003، مما أدى إلى فوضى سياسية وأمنية جعلت البلاد مكانًا مناسبًا لتدخلات القوى الإقليمية والدولية.

ثانيًا: أشكال التدخلات الخارجية وتأثيرها على العراق

1.التدخل العسكري المباشر وغير المباشر

بعد سقوط النظام في 2003، ظلت القوات الأمريكية في العراق حتى 2011 تحت مزاعم حفظ الأمن وبناء المؤسسات. وعند انسحابها، تركت العراق في حالة فراغ أمني، مما أتاح الفرصة لقوى أخرى للتدخل. [10]

- **التدخل الأمريكي :**رغم انسحابها الرسمي، لم تتوقف الولايات المتحدة عن التأثير عبر القواعد العسكرية والتواجد الأمني ودعم قوى سياسية موالية. كما استخدمت أدوات اقتصادية لفرض سيطرتها.
- **التدخل الإيراني :**يعتبر التدخل الإيراني من أبرز التدخلات، حيث دعمت إيران ميليشيات شيعية، مما عزز نفوذها. كما شاركت في تشكيل المشهد السياسي عبر دعم أحزاب موالية.
- **التدخل التركي :**التدخل التركي: تدخلت تركيا عسكريًا، حيث أطلقت عمليات ضد حزب العمال الكردستاني في العراق، وأقامت قواعد عسكرية شمال العراق دون موافقة الحكومة، مما أثار جدلًا بشأن السيادة.

2.التدخلات السياسية وتأثيرها على العملية الديمقراطية

امتدت التدخلات الخارجية إلى العملية السياسية، حيث دعمت دول مختلفة أحزابًا وجماعات لتعزيز نفوذها داخل البرلمان وتوجيه السياسات لمصلحتها. [11]

- **إيران ودعم الأحزاب الشيعية :**قدمت إيران دعمًا للأحزاب الشيعية، مما جعلها مؤثرًا رئيسيًا في تشكيل الحكومات العراقية. أثر ذلك على مواقف العراق الإقليمية
- **الولايات المتحدة والتأثير على الحكومة العراقية :**رغم انسحابها، مارست الولايات المتحدة ضغطًا على الحكومات من خلال التهديد بالعقوبات أو تقليل الدعم المالي والعسكري.

3. التأثيرات الاقتصادية والتبعية المالية

أصبحت العراق يعتمد بشكل كبير على الدول الخارجية في ملفاته الاقتصادية، سواء عبر الاستثمارات أو القروض الدولية، مما أثر على استقلالية قراراته الاقتصادية. [12]

- **النفط والسيطرة على الموارد :**رغم أن العراق من أكبر الدول المنتجة للنفط، إلا أن عقود التصدير والتعاون مع الشركات الأجنبية جعلت ثرواته النفطية مرتبطة بشبكة من المصالح الدولية التي تؤثر على قراراته الاقتصادية.
- **الديون الخارجية والمساعدات :**بعد الغزو الأمريكي، تراكمت على العراق ديون كبيرة، مما جعله بحاجة إلى دعم مالي من مؤسسات دولية مثل البنك الدولي وصندوق النقد، وهو ما فرض عليه التزامات اقتصادية تحد من سيادته المالية.

4.التأثيرات الاجتماعية والثقافية

أدى التدخل الخارجي إلى تغيير ملامح المجتمع العراقي، حيث ظهرت موجات من التأثيرات الثقافية والإعلامية التي عملت على تعزيز الانقسامات الداخلية وتوجيه الرأي العام نحو مصالح خارجية. [13]

- **الترويج للأجندات الطائفية :**دعمت بعض الدول الإعلام العراقي من خلال قنوات فضائية موجهة تخدم مصالحها، مما أدى إلى تصعيد التوترات الطائفية وزيادة الانقسامات داخل المجتمع.

- **الهجرة والعقول المهاجرة :**ساهمت الأوضاع غير المستقرة، الناتجة عن التدخلات الخارجية، في هجرة الكفاءات والعقول العراقية إلى الخارج، مما أضعف قدرات العراق على النهوض بقطاعاته الحيوية.

ثالثًا: تأثير التدخلات الخارجية على سيادة العراق

أدى هذا الكم الهائل من التدخلات إلى إضعاف السيادة العراقية وجعل العراق عاجزًا عن اتخاذ قرارات مستقلة في العديد من القضايا الوطنية. ومن أبرز تداعيات هذه التدخلات: (14)

1. **ضعف القرار السياسي:** أصبح يتأثر بشكل كبير بالمصالح الخارجية، حيث تضطر الحكومات إلى مراعاة التوازنات الإقليمية والدولية.
2. **تقسيم الولاءات داخل المؤسسات:** أدى النفوذ الخارجي إلى تقسيم مؤسسات الدولة بين موالين لقوى إقليمية، مما أعاق بناء مؤسسات وطنية قوية.
3. **استمرار حالة عدم الاستقرار:** كلما حاول العراق الخروج من أزماته، تدخّلت قوى خارجية للحفاظ على نفوذها، مما أدى إلى استمرار الفوضى والصراع الداخلي.

رابعًا: سبل مواجهة التدخلات الخارجية وتعزيز السيادة العراقية

رغم صعوبة الوضع، إلا أن هناك خطوات يمكن للعراق اتخاذها لتعزيز سيادته والحد من التدخلات الخارجية: (15)

1. **تعزيز وحدة القرار السياسي:** من خلال إنشاء مؤسسات قوية لها تأييد وطني، وتجنب التأثيرات الخارجية في السياسة.
2. **إعادة بناء الجيش والأجهزة الأمنية:** بفصلها عن الولاءات السياسية وإعادة هيكلتها كهيئة وطنية.
3. **الاعتماد على الاقتصاد المحلي:** تقليل الاعتماد على الدعم الخارجي وتعزيز الصناعات المحلية لتحقيق الاكتفاء الذاتي.
4. **إقامة سياسة خارجية متوازنة:** عبر تبني موقف محايد تجاه القوى الإقليمية والدولية.
5. **تعزيز الوعي الشعبي:** عبر نشر ثقافة المواطنة والتقليل من تأثير الإعلام الموجه.

المبحث الثاني

التحديات الأمنية والاقتصادية في العراق

يعد **الإرهاب والجماعات المسلحة** من أبرز التحديات التي واجهها العراق، حيث شكلت الإرهاب والجماعات المسلحة يشكلان أكبر التحديات التي تواجه العراق، حيث تمثل تهديدًا مباشرًا لاستقراره السياسي والاجتماعي والاقتصادي. بعد سقوط النظام في 2003، أصبح العراق مسرحًا لانتشار الجماعات الإرهابية والميليشيات المسلحة التي استغلت الفوضى الأمنية والتوترات الطائفية والتدخلات الخارجية. أدت هذه الجماعات إلى تعرض السكان المدنيين والقوات الأمنية والبنية التحتية لموجات عنف متكررة، مما يزيد من حالة عدم الاستقرار ويفاقم معاناة الشعب العراقي. (16)

2.1الإرهاب والجماعات المسلحة وتأثيرها على الاستقرار في العراق

أولًا: نشأة الإرهاب في العراق وتطوره

لم يكن العراق بعيدا عن ظاهرة الإرهاب قبل 2003، لكنه كان موزعًا تحت سيطرة الدولة. ومع انهيار مؤسسات الدولة بعد الغزو الأمريكي، وجد الإرهاب بيئة ملائمة للنمو، مستغلاً الفوضى السياسية والأمنية لتوسيع نفوذه. (17)

1. ظهور تنظيم القاعدة في العراق

نشأ تنظيم القاعدة في العراق بعد سقوط النظام، مستفيدًا من الفوضى لتنفيذ عمليات إرهابية ضد القوات الأمريكية والحكومة العراقية. كان أبو مصعب الزرقاوي من أبرز قادة التنظيم، حيث ركز على الهجمات الطائفية لإشعال الصراع بين الطوائف.

2.صعود تنظيم داعش وسيطرته على المدن العراقية

في 2014، ظهر أكبر تهديد إرهابي مع تنظيم الدولة الإسلامية (داعش)، الذي سيطر على مدن رئيسية مثل الموصل وصلاح الدين. استغل داعش الفساد والانقسامات الطائفية لتوسيع نفوذه وفرض نظام متطرف قائم على الإرهاب.

3.الميليشيات المسلحة ودورها في زعزعة الاستقرار

بجانب الجماعات الإرهابية، ظهرت ميليشيات مسلحة ذات ولاءات طائفية مختلفة، بعضها مدعوم من جهات خارجية. ساهمت هذه الميليشيات في محاربة داعش، لكنها ارتكبت انتهاكات ضد المدنيين وزادت من نفوذها، مما زاد من تعقيد الوضع الأمني في العراق. [18]

ثانيًا: تأثير الإرهاب والجماعات المسلحة على الاستقرار في العراق

أدى انتشار الإرهاب والجماعات المسلحة إلى تفاقم عدم الاستقرار على عدة مستويات، حيث جعلت هذه الظاهرة تقدم الدولة يضعف، وأدت إلى تهجير السكان وتدمير البنية التحتية.

1.التأثيرات الأمنية

- **تصاعد العمليات الإرهابية:** تسببت الهجمات الانتحارية والتفجيرات في سقوط آلاف الضحايا من المدنيين والعسكريين، مما جعل العراق واحدًا من أكثر الدول تأثرًا بالإرهاب عالميًا. [19]
- **إضعاف القوات الأمنية :** رغم الجهود التي بذلتها الحكومات العراقية المتعاقبة لتقوية الجيش والشرطة، إلا أن الإرهاب استنزف قدرات هذه القوات وأجبرها على خوض معارك شرسة ضد الجماعات المتطرفة.
- **الانفلات الأمني وانتشار الجريمة :** مع انشغال الأجهزة الأمنية في مكافحة الإرهاب، انتشرت الجريمة المنظمة، وازدادت حالات الخطف والابتزاز والاغتيالات السياسية.

2. التأثيرات السياسية

- **زعزعة استقرار الحكومات المتعاقبة :** أدت الهجمات الإرهابية والأوضاع الأمنية المتدهورة إلى تقويض ثقة الشعب بالحكومات العراقية، حيث عانت الحكومات المتعاقبة من أزمات سياسية متكررة بسبب فشلها في التعامل مع التهديدات الإرهابية.
- **زيادة التدخلات الخارجية:** مع تصاعد الإرهاب، تدخلت قوى إقليمية ودولية في الشأن العراقي، مما أدى إلى تعقيد الأزمة الأمنية وزيادة حالة الاستقطاب السياسي داخل البلاد. [20]

3. التأثيرات الاجتماعية

- **التهجير القسري والنزوح الجماعي :** أدت العمليات الإرهابية والحروب التي خاضتها القوات العراقية ضد داعش إلى نزوح ملايين العراقيين من مناطقهم، حيث عانى النازحون من أوضاع إنسانية صعبة في المخيمات. [21]
- **تصاعد النزعة الطائفية :** استغل الإرهابيون الخطاب الطائفي لتأجيج الكراهية بين مكونات المجتمع العراقي، مما أدى إلى تعميق الانقسامات وإضعاف التماسك الاجتماعي.
- **انتشار الفكر المتطرف:** مع استمرار الإرهاب، تأثرت بعض الفئات المجتمعية بأفكار التنظيمات المتطرفة، خاصة في المناطق التي تعرضت للإرهاب لفترات طويلة، مما خلق تحديات جديدة تتعلق بإعادة التأهيل الفكري والاجتماعي.

ثالثًا: جهود مكافحة الإرهاب وتحقيق الاستقرار

رغم التحديات الكبيرة التي فرضها الإرهاب، تمكن العراق من تحقيق تقدم ملحوظ في مواجهة الجماعات المسلحة، خاصة بعد هزيمة تنظيم داعش عسكريًا عام 2017. ومع ذلك، لا تزال هناك حاجة إلى استراتيجيات طويلة الأمد لضمان عدم عودة الإرهاب مجددًا. [22]

1. العمليات العسكرية والتحرير

- شنت القوات العراقية، بدعم من التحالف الدولي، عمليات عسكرية ناجحة لاستعادة المدن المحتلة من داعش، وكان أبرزها معركة الموصل التي شكلت نقطة تحول في الحرب ضد التنظيم.
- تم تعزيز قدرات الجيش العراقي وقوات مكافحة الإرهاب عبر تدريبات مكثفة ودعم تسليحي من بعض الدول الكبرى. [23]

2. تعزيز التعاون الأمني والاستخباراتي

- تم تحسين التنسيق بين الأجهزة الأمنية المختلفة لمتابعة الخلايا الإرهابية وتعقبها قبل تنفيذ عملياتها.
- أُنشئت مراكز استخباراتية مشتركة مع بعض الدول الإقليمية والدولية لتعقب تحركات الإرهابيين ومنع عودتهم إلى العراق.

3. إعادة الإعمار وتحقيق التنمية

- أطلقت الحكومة العراقية مشاريع لإعادة إعمار المدن المدمرة وتحسين البنية التحتية، بهدف توفير بيئة مستقرة تمنع عودة الإرهاب.
- تم تخصيص ميزانيات لإعادة تأهيل النازحين ودمجهم في المجتمع من جديد، لتقليل فرص استغلالهم من قبل الجماعات الإرهابية. (24)

4. التصدي للفكر المتطرف وتعزيز المصالحة الوطنية

- تعمل المؤسسات الدينية والتعليمية على نشر خطاب معتدل يعزز التعايش السلمي بين مختلف المكونات العراقية.
- تم إطلاق برامج لمكافحة التطرف بين الشباب، من خلال تعزيز فرص التعليم والتوظيف، وتقليل الفجوات الاجتماعية التي قد يستغلها الإرهابيون.

2.2الفساد الإداري والمالي وعلاقته بعدم الاستقرار في العراق

لطالما كان العراق غنيًا بموارده الطبيعية والبشرية، لكن الفساد الإداري والمالي الذي انتشر في مؤسسات الدولة بعد عام 2003 عمق من أزمة البلاد، مما أثر سلبًا على استقراره السياسي والاجتماعي والاقتصادي. تحول الفساد إلى ظاهرة مستشرية في جميع القطاعات، مما عرقل تطور العراق وأضعف محاولات بناء دولة قادرة على تلبية احتياجات مواطنيها. (25)

امتد الفساد في العراق بشكل ملحوظ بعد عام 2003، مستفيدًا من انهيار مؤسسات الدولة وحل الجيش، مما أدى إلى نشوء شبكات فساد واسعة داخل الحكومة. ورغم الفرصة لبناء نظام إداري شفاف، تفشى المحسوبية ونهب المال العام في ظل غياب الرقابة والمساءلة، مما جعل الفساد عاملًا رئيسيًا في عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي. (26)

1. انهيار الثقة بين الشعب والحكومة

كلما **كُشف عن قضايا فساد دون محاسبة**، تضاءلت **ثقة المواطن بالحكومة**، خاصة مع استمرار **تدهور الخدمات الأساسية** رغم الميزانيات الضخمة. أدى ذلك إلى **تصاعد الاحتجاجات الشعبية** المطالبة بمحاسبة الفاسدين، لكنها غالبًا ما **قوبلت بالعنف أو الإهمال**، مما زاد من **الغضب وعدم الاستقرار** في الشارع العراقي. (27)

2. تدهور الاقتصاد وزيادة الفقر والبطالة

رغم امتلاك العراق لثروة نفطية هائلة، لم تنعكس العوائد على تحسين معيشة المواطنين، بل ارتفعت البطالة والفقر بسبب استيلاء الطبقة السياسية الفاسدة على الموارد. كما أدى الفساد إلى تعطيل المشاريع الاستثمارية، حيث مُنحت العقود وفق الولاءات الحزبية لا الكفاءة، مما تسبب في فشل المشاريع وهروب المستثمرين نتيجة الابتزاز المالي والبيروقراطية الفاسدة.

تفاقم الأزمات الخدمية والبنية التحتية

يعاني العراق من بنية تحتية متهالكة رغم الميزانيات الضخمة، حيث لم تُنفَّذ المشاريع المعلن عنها بسبب الفساد، وتحولت العقود إلى مصدر إثراء للمسؤولين بدلًا من تحسين الخدمات. تتكرر أزمة الكهرباء سنويًا رغم إنفاق مليارات الدولارات، فيما يشهد قطاعا الصحة والتعليم تدهورًا مستمرًا، ما يجعل الخدمات المقدمة دون المستوى المطلوب. (28)

دعم الإرهاب والجماعات المسلحة

ساهم الفساد في تمويل الإرهاب، حيث استغلت الجماعات المتطرفة ضعف الدولة والفقر لشراء الولاءات. كما أن الأموال المختلسة من ميزانية الدولة وصلت إلى الميليشيات، مما ساهم في استمرار العنف وعدم الاستقرار.

ضعف الدولة وسيطرة الأحزاب والميليشيات

مع انتشار الفساد، أصبحت الدولة ضعيفة أمام نفوذ الأحزاب السياسية والميليشيات التي تمتلك موارد مالية ضخمة من عمليات الفساد. فقدت الحكومة السيطرة على الكثير من القطاعات، وأصبحت بعض الميليشيات تتصرف كدولة داخل الدولة، مما أضعف سلطة القانون وأدى إلى مزيد من التوترات والصراعات الداخلية. (29)

هل يمكن القضاء على الفساد؟

على الرغم من حجم الفساد الكبير، فإن العراق لا يزال يمتلك فرصة لمعالجة هذه الأزمة إذا توفرت الإرادة السياسية والإجراءات الجادة لمكافحة الفساد. هناك خطوات يمكن اتخاذها لتقليل تأثير الفساد وتعزيز الاستقرار: [30]

1. **إصلاح النظام السياسي** :يجب إنهاء المحاصصة الطائفية والحزبية في توزيع المناصب، واعتماد نظام إداري قائم على الكفاءة والنزاهة.
2. **تعزيز دور القضاء وهيئات الرقابة** :يجب منح الجهات الرقابية استقلالية تامة، وتوفير حماية قانونية للقضاة والمحققين الذين يعملون على قضايا الفساد.
3. **زيادة الشفافية والمساءلة** :يجب إلزام جميع المسؤولين بالإفصاح عن ممتلكاتهم وأصولهم المالية، ومحاسبة أي مسؤول يثبت تورطه في قضايا فساد.
4. **إعادة هيكلة القطاعات الخدمية والاقتصادية** :ينبغي تحسين إدارة الموارد المالية للدولة وضمان توجيهها نحو مشاريع تنموية حقيقية تفيد الشعب العراقي.
5. **دعم المجتمع المدني والإعلام** :يجب منح وسائل الإعلام الحرية الكاملة لكشف قضايا الفساد، وتشجيع منظمات المجتمع المدني على لعب دور رقابي في مراقبة أداء الحكومة.

2.3تدهور البنية التحتية وتأثيره على الأمن الاقتصادي في العراق

تعتبر البنية التحتية أساسًا لنجاح التنمية الاقتصادية. في العراق، تمثل البنية التحتية تحديًا كبيرًا يعيق النمو. رغم الثروات الطبيعية، تراجعت البنية التحتية بسبب الحروب والفساد. [31]

رغم ثرواته النفطية الهائلة، يعاني العراق من تدهور حاد في بنيته التحتية، مما جعل التنمية الاقتصادية والاستقرار المالي بعيد المنال. يواجه المواطنون يوميًا مشكلات في الكهرباء، الطرق، المياه، والصحة والتعليم، مما أدى إلى تراجع الاستثمار وارتفاع البطالة، وانعكس سلبًا على مستوى المعيشة[32] .

أزمة البنية التحتية في العراق نتاج عقود من الحروب والعقوبات والفساد .منذ الثمانينيات، استنزفت الحروب المتتالية الموارد، وتفاقمت الأزمة بعد حرب 2003 التي شهدت انهيارًا إداريًا وماليًا .رغم تدفق مليارات الدولارات لإعادة الإعمار، لم تصل الأموال إلى مشاريعها المستحقة، فبقيت الكهرباء تعاني الانقطاع، والطرق متدهورة، والمستشفيات دون تطوير حقيقي، مما أبقى الخدمات الأساسية في حالة من التردي المستمر [33]

تحول انهيار البنية التحتية من مشكلة خدمية إلى عائق اقتصادي كبير .فغياب كهرباء مستقرة وطرق ممهدة جعل الاستثمار الأجنبي مستبعدًا، بينما تعرقل البيروقراطية والفساد المشاريع الصغيرة .أدى انقطاع الكهرباء إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج وإغلاق المصانع، مما أثر على الأسواق ورفع أسعار السلع . ومع تراجع القدرة الإنتاجية، تزايد اعتماد العراق على الاستيراد رغم امتلاكه مقومات تحقيق الاكتفاء الذاتي. [34]

كان من المفترض أن يكون العراق من الدول الرائدة في قطاع الاتصالات والتكنولوجيا، إلا أنه تأخر بشكل كبير، حيث تظل خدمات الإنترنت بطيئة ومكلفة، مما يؤثر سلبًا على الشركات والأفراد. يجد الطلاب صعوبة في الوصول إلى مصادر التعلم الحديثة، بينما يواجه رواد الأعمال عقبات في إدارة مشاريعهم عبر الإنترنت، مما يجعل العراق بعيدًا عن ثورة التكنولوجيا.

لم يكن التدهور في البنية التحتية مجرد إهمال، بل كان الفساد أحد العوامل الرئيسية، حيث مُنحت عقود إعادة الإعمار لشركات غير مؤهلة لمجرد ارتباطها بأحزاب أو شخصيات نافذة. وبدلًا من تحسين الخدمات، تم هدر الأموال في حسابات المسؤولين الفاسدين، مما أدى إلى توقف المشاريع أو تنفيذها بجودة منخفضة. [35]

لم يكن الفساد وحده هو المشكلة، بل إن غياب التخطيط الحكومي والاستراتيجيات الواضحة لإعادة الإعمار ساهم في استمرار الأزمة. لم تكن هناك رؤية حقيقية لإصلاح قطاع الطاقة، أو تحديث شبكة النقل، أو تطوير قطاع الإسكان، بل كانت هناك حلول ترقيعية لا تعالج جذور المشكلة. ومع استمرار هذا النهج، بات العراق عاجزًا عن الاستفادة من موارده بالشكل الذي يعزز أمنه الاقتصادي.

إذا كان هناك درس يمكن استخلاصه من العقود الماضية، فهو أن العراق لن يستطيع النهوض إلا إذا بدأ بإصلاح جذري للبنية التحتية. هذا الإصلاح لا يجب أن يكون مجرد مشاريع متفرقة، بل يجب أن يكون جزءًا من خطة وطنية شاملة تعيد بناء القطاعات الأساسية وتضمن وصول الخدمات إلى جميع المواطنين. (36)

يحتاج العراق إلى شفافية حقيقية في إدارة مشاريعه، ومؤسسات قوية قادرة على مراقبة تنفيذ العقود ومنع الفساد. كما يجب الاستفادة من الخبرات الدولية في تطوير البنية التحتية، وجذب استثمارات حقيقية تخلق فرص عمل وتدفع الاقتصاد للأمام. يجب إنهاء الفوضى الإدارية التي تعرقل المشاريع، وإعادة الأولوية لرفاهية المواطن بدلاً من المصالح الشخصية.

إعادة بناء البنية التحتية ليست مجرد ضرورة اقتصادية، بل هي مسألة أمن وطني .فكلما كانت الخدمات الأساسية أقوى، زادت قدرة العراق على تحقيق الاستقرار وجذب الاستثمارات. التحديات كبيرة، لكنها قابلة للتجاوز إذا توافرت الإرادة الحقيقية. (37)

2.4 مشكلة النزوح الداخلي وتأثيرها على الاستقرار الاجتماعي في العراق

لطالما كان العراق بلدًا عرف بالتعددية والتنوع الاجتماعي، لكن الأحداث الدامية التي شهدتها البلاد منذ عام 2003، بدءًا من الاحتلال الأمريكي، مرورًا بالحرب الطائفية، ثم صعود تنظيم داعش وما تبعه من معارك عنيفة، كلها ساهمت في خلق واحدة من أكبر أزمات النزوح الداخلي في العالم. لم يكن النزوح مجرد حركة سكانية من منطقة إلى أخرى، بل كان أزمة إنسانية وأمنية واجتماعية أثرت بعمق على الاستقرار الاجتماعي في العراق. (38)

قبل عام 2003، لم يكن النزوح الداخلي ظاهرة بارزة في العراق، باستثناء بعض الحالات المحدودة التي نجمت عن النزاعات القبلية أو المشكلات الاقتصادية. لكن بعد الغزو الأمريكي، تغير المشهد تمامًا. أصبح العراقيون يضطرون إلى ترك منازلهم بسبب الانفلات الأمني، واندلاع العنف الطائفي الذي أدى إلى تقسيم الأحياء والمدن، حيث أصبح من غير الممكن لبعض العائلات البقاء في أماكنها بسبب انتمائها الطائفي أو العرقي. كان النزوح في تلك الفترة ناتجًا عن خوف العائلات من الاستهداف، فانتقلت من مناطق ذات أغلبية طائفية معينة إلى أخرى أكثر أمانًا وفقًا لانتمائها.

جاءت أزمة النزوح الكبرى مع ظهور تنظيم داعش في عام 2014، حيث اجتاح التنظيم مساحات شاسعة من البلاد، بدءًا من الموصل إلى الأنبار وصلاح الدين، مما أجبر ملايين العراقيين على الفرار من ديارهم بحثًا عن الأمان. المدن التي سقطت في يد التنظيم تحولت إلى مناطق محرمة على السكان، خاصة الأقليات الدينية والإثنية، مثل المسيحيين والإيزيديين، الذين تعرضوا لعمليات إبادة جماعية واضطهاد غير مسبوق. (39)

لم تكن موجات النزوح مجرد حركة انتقال، بل كانت كارثة إنسانية بكل المقاييس. مئات الآلاف من العائلات تركت منازلها دون أن يكون لديها أي مكان آخر للذهاب إليه. المخيمات التي أُقيمت لاستيعاب النازحين لم تكن مؤهلة لتوفير حياة كريمة، بل تحولت في كثير من الأحيان إلى أماكن تفتقر إلى أبسط مقومات الحياة، من ماء وكهرباء ورعاية صحية وتعليم. كان الأطفال أكبر الضحايا، حيث حُرموا من التعليم، وعاشوا في بيئات تفتقر إلى الاستقرار، مما أثر على مستقبلهم وأدى إلى نشوء جيل يعاني من اضطرابات نفسية واجتماعية عميقة.

لم يكن النزوح مجرد أزمة إنسانية، بل كانت له انعكاسات خطيرة على الاستقرار الاجتماعي في العراق. فقد أدى إلى تفكك المجتمعات المحلية، حيث أصبحت بعض المناطق شبه خالية من سكانها الأصليين، مما غير التركيبة السكانية للعديد من المدن والبلدات. هذا التغيير الديموغرافي لم يكن مجرد نتيجة طبيعية للنزوح، بل استُغل في بعض الأحيان لتحقيق أهداف سياسية، حيث سعت بعض القوى إلى إعادة تشكيل التوازنات السكانية لصالحها، مما زاد من حدة التوترات الطائفية والقومية. (40)

كما أن النازحين الذين عادوا إلى مناطقهم بعد تحريرها من داعش واجهوا تحديات هائلة، حيث وجدوا منازلهم مدمرة، والبنية التحتية منهارة، وبعضهم واجه رفضًا اجتماعيًا نتيجة الاتهامات بالانتماء أو التعاون مع الجماعات المسلحة. في بعض الحالات، لم يكن النزوح مجرد انتقال مؤقت، بل تحول إلى

عملية تغيير قسري في موطن الإقامة، حيث لم يتمكن الكثير من النازحين من العودة إلى مناطقهم بسبب غياب الأمن أو بسبب النزاعات السياسية على تلك المناطق.

تسببت أزمة النزوح أيضًا في تفاقم البطالة والفقر، حيث فقد الكثير من النازحين مصادر رزقهم، وأصبحوا يعتمدون على المساعدات الإنسانية، مما أدى إلى زيادة العبء على الحكومة العراقية والمنظمات الدولية. كما أن الاندماج في المجتمعات الجديدة لم يكن سهلًا، حيث واجه النازحون تحديات في الحصول على فرص عمل أو سكن لائق، مما جعلهم يعيشون في حالة من الهشاشة الاجتماعية التي يمكن أن تؤدي إلى اضطرابات أمنية مستقبلية. (41)

لا يمكن الحديث عن أزمة النزوح دون الإشارة إلى دور الحكومة العراقية والمنظمات الدولية في التعامل معها. فرغم الجهود المبذولة لإعادة النازحين إلى مناطقهم، إلا أن العملية كانت بطيئة، ولم تكن هناك سياسات واضحة لمعالجة الأسباب الجذرية للنزوح. كان هناك نقص في برامج إعادة الإعمار، وضعف في توفير الخدمات الأساسية في المناطق المتضررة، مما جعل بعض النازحين يفضلون البقاء في المخيمات بدلًا من العودة إلى مناطقهم غير المهيأة للحياة الطبيعية.

مع استمرار هذه الأزمة، بات من الضروري وضع استراتيجيات فعالة لمعالجتها، فإعادة الاستقرار الاجتماعي في العراق لن تتحقق إلا إذا تم التعامل مع مشكلة النزوح بطريقة شاملة. يجب أن يكون هناك استثمار حقيقي في إعادة إعمار المناطق المتضررة، وتوفير فرص عمل للنازحين، وتعزيز المصالحة الوطنية لضمان عودتهم إلى مجتمعاتهم دون خوف أو تمييز. كما أن تحسين الأوضاع الأمنية وإعادة بناء الثقة بين المكونات المختلفة للمجتمع العراقي أمر ضروري لمنع تكرار مثل هذه الأزمات في المستقبل. (42)

المبحث الثالث

استراتيجيات تحقيق الأمن والاستقرار في العراق

3.1 الإصلاحات السياسية وتعزيز الديمقراطية في العراق

منذ سقوط النظام السابق في عام 2003، بدأ العراق مرحلة جديدة من التحولات السياسية مع إطلاق نظام ديمقراطي يعتمد على التعددية الحزبية والانتخابات. وعلى الرغم من مرور أكثر من عشرين عامًا، لا تزال الديمقراطية تواجه تحديات كبيرة تعوق تقدمها نحو الاستقرار والازدهار. فحتى مع وجود هيكل ديمقراطي، تظل العملية السياسية خاضعة لمشكلات عميقة مثل المحاصصة الحزبية وضعف المؤسسات وعدم ثقة المواطنين في النظام السياسي.

كان من المتوقع أن يصبح العراق نموذجًا للديمقراطية الناشئة في المنطقة، لكن الانتخابات تعددت فيها صراعات الأحزاب الكبرى التي أولت اهتمامها لمصالحها السياسية بدلاً من خدمة المواطنين. المشكلة ليست في الديمقراطية نفسها، بل في طريقة تطبيقها، حيث بُنيت الحكومات على المحاصصة الطائفية والقومية، مما سبب تقاسم السلطة بين الأحزاب عبر صفقات سياسية بدلاً من اعتماد نهج ديمقراطي حقيقي يعكس إرادة الشعب.

إحدى أبرز تحديات الديمقراطية في العراق هي ضعف المؤسسات التشريعية والتنفيذية والقضائية. البرلمان، الذي ينبغي أن يمثل الشعب، غالبًا ما يكون ساحة لتصفية الحسابات السياسية، وتوزيع المناصب، وتمرير القوانين التي تفضل مصالح الأحزاب بدلاً من تعزيز التنمية والاستقرار. بينما الحكومة خضعت للتوافقات السياسية، مما أبطأ عملية اتخاذ القرارات المهمة. (43)

لنجاح الديمقراطية في العراق، من الضروري تنفيذ إصلاحات سياسية حقيقية لبناء دولة مؤسسات قوية قادرة على تحقيق العدالة والمساواة. الإصلاح السياسي يتطلب إعادة هيكلة النظام السياسي ورسمه على أسس تعتمد على الكفاءة والنزاهة بدلاً من الولاءات الحزبية والطائفية.

تبدأ الإصلاحات بتحديث النظام الانتخابي ليصبح أكثر عدالة وشفافية، مما يتيح الفرصة للمستقلين والكفاءات بدلاً من أن يكون وسيلة لاحتكار السلطة. يجب أيضًا تقوية دور القضاء ليتخذ استقلاله عن النفوذ السياسي، ليكون قادرًا على محاسبة الفاسدين، ومنع التلاعب في نتائج الانتخابات، وضمان تطبيق القوانين بصورة عادلة للجميع. (44)

تعزيز حرية التعبير والإعلام عنصر مهم في الديمقراطية الحقيقية. الإعلام الحر يمكن أن يكون أداة فعالة لمراقبة الحكومة وكشف الفساد، ولكنه يواجه تحديات مثل الضغط على الصحفيين والتدخلات السياسية، مما يضعف دوره في تعزيز الوعي الديمقراطي. إشراك الشباب في العملية السياسية ضروري لتعزيز الديمقراطية، حيث يشعر الكثير من الشباب العراقي بالإحباط نتيجة تهميشهم. لذا يجب أن تتضمن الإصلاحات السياسية استراتيجيات لتمكين الشباب من المشاركة الفعالة في القرار، عبر برامج لدعمهم أو تعديل القوانين لمنحهم مساحة في البرلمان. (45)

3.2 سياسات مكافحة الفساد وتحقيق العدالة الاقتصادية

الفساد يعد من أخطر التحديات في العراق، حيث تسرب إلى جميع جوانب الدولة، مما ساهم في ضعف الاقتصاد وتدهور الخدمات وزيادة معدلات البطالة والفقر. منذ عام 2003، شهد العراق هدرًا كبيرًا للأموال العامة بسبب الفساد، والذي شمل الرشوة والاختلاس وصفقات وهمية.

مكافحة الفساد في العراق تتطلب استراتيجيات حقيقية وإجراءات فعالة، وليس مجرد وعود من الحكومات. رغم وجود هيئات رقابية مثل هيئة النزاهة، إلا أن تأثيرها محدود بسبب التدخلات السياسية. . (46)

من الإصلاحات المهمة لمكافحة الفساد هو تعزيز دور القضاء وضمان استقلاله عن السلطة التنفيذية، حتى يتمكن من محاسبة الفاسدين دون تدخل. العديد من القضايا المتعلقة بالفساد تُغلق قبل أن تُعرض على القضاء أو يتم العبث بها بسبب نفوذ المعنيين فيها. لذلك، إنشاء محاكم خاصة بالفساد ومنحها السلطة للتحقيق يعد خطوة مهمة.

بجانب ذلك، يجب زيادة الشفافية في إدارة الموارد المالية للدولة بنشر تقارير دورية عن كيفية إنفاق الأموال العامة، وجعل الميزانيات متاحة للمواطنين. كما ينبغي إجبار المسؤولين على الإفصاح عن ذممهم المالية (47) .

فيما يتعلق بالعدالة الاقتصادية، أدى الفساد إلى تركيز الثروات في يد قلة، فيما تعاني الأغلبية من ظروف اقتصادية صعبة. لتحقيق التوازن في توزيع الموارد، يجب اتخاذ سياسات اقتصادية عادلة تخلق فرص عمل للشباب، وتدعم المشاريع الصغيرة، وتحسن الخدمات الأساسية مثل الصحة والتعليم.

القطاع النفطي يتطلب إدارة أكثر عدالة وشفافية، كي يُفيد جميع المواطنين بدلًا من أن يكون وسيلة للإثراء غير المشروع لبعض الطبقات السياسية. تقليل الاعتماد على النفط وتنويع الاقتصاد من خلال الاستثمارات في الزراعة والصناعة، يعزز الاستقرار الاقتصادي.

البيروقراطية المعقدة تعزز الفساد، إذ تُجبر المواطنين على الانخراط في إجراءات طويلة وصعبة، مما يدفعهم للرشوة. لذا، يتطلب تبسيط القوانين وتفعيل الحكومة الإلكترونية للحد من الفساد وتيسير الوصول إلى الخدمات.

تحقيق العدالة الاقتصادية يتطلب إصلاح شامل للنظام الضريبي، بفرض ضرائب عادلة على الشركات الكبيرة وتقديم إعفاءات للمشاريع الصغيرة، لدعم الاستثمارات وتحقيق نمو اقتصادي مستدام.

3.3 تعزيز قدرات الأمن ومكافحة الإرهاب

ظل الأمن قضية رئيسية في العراق، حيث واجهت البلاد العديد من التحديات الأمنية التي جعلت من الضروري تعزيز القدرة الأمنية ومكافحة الإرهاب. منذ عام 2003، شهد العراق تصاعدًا في الإرهاب، بدءًا من تنظيم القاعدة وصولًا إلى داعش، الذي مثل تهديدًا كبيرًا. ورغم دحر داعش عسكريًا في 2017، لا يزال الخطر قائمًا من خلايا نائمة وعمليات إرهابية (48) .

من الجوانب الأساسية لتحسين الأمن في العراق هو إعادة هيكلة الأجهزة الأمنية والعسكرية. فبعد عام 2003، تم حل الجيش، مما أدى إلى انهيار النظام الأمني وساعد الجماعات الإرهابية. إعادة بناء هذا النظام كانت بطيئة وما زال هناك تحديات كبيرة مثل المحاصصة السياسية.

تعزيز القوات الأمنية يحتاج إلى تحسين التدريب، لضمان قدرتها على التعامل مع تهديدات الإرهاب المتطورة. فالإرهاب اليوم يشمل أساليب غير تقليدية مثل الهجمات الإلكترونية. لذا، يجب تدريب رجال الأمن على استخدام التكنولوجيا وتحليل البيانات الاستخباراتية.

التعاون الاستخباراتي بين الأجهزة الأمنية مهم جدًا. لا يمكن تحقيق نتائج فعالة في مكافحة الإرهاب دون تنسيق جيد بين الشرطة والاستخبارات وغيرها من القوات العسكرية. ضعف التنسيق أدى لثغرات أمنية استغلها الإرهابيون [49]

ضبط الحدود يمثل تحديًا كبيرًا، حيث تُستخدم بعض المناطق لتهريب المقاتلين والأسلحة. لتعزيز المراقبة الحدودية، يجب استخدام تقنيات حديثة مثل الطائرات المسيرة [50] .

رغم نجاح العراق في تقليل التهديد، إلا أن الإرهاب لا يُهزم عسكريًا فقط. يجب أن يكون هناك نهج شامل لمكافحته فكريًا واجتماعيًا. ينتشر التطرف في بيئات تفتقر للتعليم والفرص. لذا، من المهم محاربة الفكر المتطرف وتعزيز الوسطية عبر التعليم والإعلام.

4.3 دعم التنمية الاقتصادية كوسيلة لتحقيق الاستقرار

لا يمكن تحقيق الاستقرار في العراق دون معالجة المشكلات الاقتصادية. الأمن والاستقرار مرتبطان بشكل وثيق بالوضع الاقتصادي. وجود اقتصاد قوي وفرص عمل وفعالية خدمات الحكومة يقلل من الفقر والجريمة. لكن العراق يواجه تحديات اقتصادية مثل ارتفاع البطالة وتراجع مستويات المعيشة. [51]

تنويع الاقتصاد وتقليل الاعتماد على النفط يعد من الحلول المهمة لتحقيق الاستقرار. فالعراق يعتمد على النفط بشكل كامل، مما يجعله عرضة للأزمات الاقتصادية. يجب على الدولة دعم قطاعات مثل الزراعة والصناعة لتحقيق مصادر دخل متنوعة.

دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة مهم جدًا، فالكثير من الشباب يواجهون صعوبة في العثور على وظائف حكومية. يجب على الحكومة تحفيز ريادة الأعمال بتقديم قروض ميسرة وتسهيلات ضريبية [52]

تحسين بيئة الاستثمار أمر ضروري أيضًا، فالفساد والبيروقراطية والاضطرابات الأمنية تبعد المستثمرين. يجب اتخاذ خطوات لتسهيل إجراءات الاستثمار وحماية حقوق المستثمرين.

إعادة إعمار البنية التحتية أساسية أيضًا لتحقيق الاستقرار. بدون طرق حديثة وكهرباء ومياه نظيفة، لا يمكن جذب الاستثمارات. العراق يعاني من انهيار في بنيته التحتية نتيجة الحروب والفساد. لذا، يجب أن يكون الاستثمار في البنية التحتية أولوية. [53]

العدالة الاقتصادية تلعب دورًا في تحقيق الاستقرار. التفاوت الكبير في توزيع الثروات يسبب الاحتجاجات. يجب أن تستهدف الخطط التنموية المناطق الأكثر تضررًا وتوفر لها فرص عمل وخدمات متكاملة.

تحسين النظام التعليمي والتدريبي يمكن أن يدعم التنمية الاقتصادية. الكثير من الشباب لا يجدون وظائف بسبب عدم تناسب مهاراتهم مع سوق العمل. لذا، تطوير المناهج وإدخال برامج تدريب يمكن أن تؤهل العمالة المحلية.

أخيرًا، التنمية الاقتصادية تسهم في تحقيق الاستقرار الاجتماعي والسياسي. وجود اقتصاد قوي يوفر فرصًا عادلة للجميع، مما يقلل من معدلات الفقر والجريمة والإرهاب. [54]

الخاتمة :

مرَّ العراق في القرن الحادي والعشرين بتحديات كبيرة أثرت على أمنه واستقراره سياسيًا واقتصاديًا واجتماعيًا. منذ سقوط النظام عام 2003، عانى العراق من عدم الاستقرار، حيث تركت الصراعات الداخلية والتدخلات الخارجية أثراً كبيراً، مما زاد من الأزمات الأمنية بسبب الإرهاب والجماعات المسلحة. كما أدت السياسات الفاسدة وسوء الإدارة إلى تدهور البنية التحتية وارتفاع الفقر والبطالة، مما زاد الفجوة بين الدولة والمجتمع.

لفهم وضع الأمن والاستقرار في العراق، يجب النظر في العوامل التاريخية والسياسية، حيث جعلت التدخلات الخارجية الدولة أضعف وزادت الصراعات الطائفية الانقسامات الداخلية، مما حول العراق إلى ساحة لتدخلات القوى الإقليمية والدولية. بالإضافة إلى ذلك، أدى الفساد الإداري والمالي إلى تعطيل مشاريع التنمية واستنزاف الموارد، مما خلق بيئة اقتصادية واجتماعية غير مستقرة، كما ظهر ذلك في تدهور الخدمات العامة وزيادة النزوح الداخلي.

على الرغم من هذه التحديات، يمتلك العراق إمكانية كبيرة لتجاوز أزماته من خلال تنفيذ إصلاحات حقيقية. تعتبر الإصلاحات السياسية ضرورية لضمان ديمقراطية فعالة قائمة على مؤسسات قوية وشفافة،

ويعد مكافحة الفساد أساسًا لتحقيق العدالة الاقتصادية وضمان توزيع عادل للموارد. من الناحية الاقتصادية، يُعد تنويع مصادر الدخل وتقليل الاعتماد على النفط من الخطوات الضرورية لتحقيق استقرار اقتصادي دائم، حيث يعرض الاعتماد على العائدات النفطية البلاد لتقلبات السوق العالمية، بينما يمكن أن يسهم الاستثمار في الزراعة والصناعة والسياحة في خلق فرص عمل وتقليل الفقر وتعزيز الأمن الاقتصادي.

المصادر

[1] اوميد رفيق فتاح، تاثير الإستخبارات في الحرب ضد الإرهابفي العراق، مجلة الدراسات السياسية و الأمنية، العدد (1)، مركز الدراسات المستقبلية، السليمانية، حزيران 2018، ص 29.
[2] حافظ علوان حمادي الدليمي، المشروع الديمقراطي في العراق (الواقع والطموح) دراسة نقدية، مجلة قضايا سياسية كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، العددان ٢٩-، 2012، ص 56
[3] جواد كاظم البكري، العراق السنة صفر، اشكالية الهوية الاقتصادية في ظل الاحتلال، في المواطنة والهوية العراقية .عصف احتلال ومسارات تحكم، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد، ٢٠١١، ص ١٨٩
[4] طه حميد حسن العنبكي، العراق بين المركزية واللامركزية الادارية والفيدرالية، ، ص٥٤
[5] ابراهيم سعيد البيضاني، الدولة العراقية الهشة: نتاج داخلي أم ضرورة امريكية، مجلة حمواربي، العدد(٩)، السنة.الثالثة اذار ٢٠١٤، بغداد، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، ص ٣٠
[6] عامر هاشم عواد، دور العراق الجديد في الاستراتيجية الأمريكية اتجاه الشرق الأوسط، مجلة الدراسات الدولية، العدد . 33، 2007، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، ص199
[7] حسن لطيف الزبيدي واخرون، العراق والبحث عن المستقبل، المركز العراقي للبحوث والدراسات، النجف الاشرف. 2008، ص478
[8] همام خضير مطلك، اثر المتغيرات الاقليمية على الأوضاع الداخلية العراقية (ايران - سوريا) انموذجا، مجلة قضايا . /1، سياسية، العدد 27-28 جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية 2012، ص259
[9] ستار جبار علاي، علاقات العراق مع دول الجوار العربية، مجلة دراسات دولية، العدد (١٣)، السنة ٢٠٠٨، بغداد.دار الحكمة، ٢٠٠٨، ص ٢٧
[10] ياسين البكري وحيدر علي، متغيرات الشأن العراقي وعلاقتها باستراتيجية امريكا في المنطقة: قراءة مستقبلية، مجلة .حمورابي، العدد٢، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، اذار، 2012، ص٥٥
[11] منى حسين عبيد وخلود محمد خميس، العلاقات العراقية-الامريكية في ضوء اتفاقية الاطار الاستراتيجي في ،استراتيجية بناء دولة بعد الانسحاب الأمريكي من العراق، المؤتمر السنوي لقسم الدراسات السياسية، بيت الحكمة، ط. بغداد، 2011، ص134
[12] ياسين سعيد البكري، حيدر علي، متغيرات الشأن العراقي وعلاقتها باستراتيجية امريكا بالمنطقة: قراءة مستقبلية. ص ٥٧
[13] عامر هاشم عواد، العلاقات العراقية الامريكية: الواقع الموضوعي واحتمالاته المستقبلية، دورية أوراق دولية، عدد. ، مركز الدراسات الدولية، بغداد، 2011، ص 208
[14] استراتيجي) خالد المعيني،" مستقبل العراق في ضوء التوجهات الجديدة لواشنطن"، تقريرارتيادي2010 ،للبيان، الاصدار السابع، ط1، الرياض: مجلة البيان ص 75
[15] خضر عباس عطوان، مستقبل دور العراق السياسي الإقليمي، مجلة دراسات دولية، العدد الثالث.والثلاثون ص 25
[16] باسم جميل الدليمي،" أهم التحديات التي تواجه الاقتصاد العراق وسبيل معالجتها"، مجلة العلوم (2011) ،62لاقتصادية والادارية، المجلد 17، العدد ص 69
[17] على عبد الهادى سالم، نحو استراتيجية فعالة للتنمية الاقتصادية في العراق، الأنبار: جامعة الأنبار، كلية . الإدارة والاقتصاد، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 4، العدد 9، 2012، ص45
[18] ناجي حسين علي، الاقتصاد العراقي بين مخاطر الانهيار وتنمية مستدامة، وزارة التخطيط، دائرة.السياسات الاقتصادية والمالية، د.ت، ص ٢
[19] مركز حوكمة للسياسات العامة: المؤشر الوطنى للتحول الديمقراطي في. العراق 2018-2019، بغداد: الهاشمى للكتب الجامعية، 2020، ص54
[20] نصير محسن عبد الحسين، تغير منظومة القيم وأثره في تهجير الأقليات الدينية بعد الاحتلال الإمريكي. للعراق عام 2003، (العراق: جامعة القادسية، كلية الآداب، د.ت)، ص7
[21] عادل عبد الحمزة ثجيل، السياسة والأمن في العراق: تحديات وفرص، عمان: مؤسسة فريدريش إيبرت .ودائرة المكتبة الوطنية، يوليو 2020، ص ص ٩-١٠

[22] ٢خضر القرغولي، وإسراء علاء، أثر النظام الانتخابي في تحقيق الاستقرار الحكومي: دراسة حالة العراق بعد عام ٢٠٠٥، مجلة قضايا سياسية، (العراق: الجامعة المستنصرية، كلية العلوم السياسية،) ص 5

[23] شبلي، سعد شاكر (2008). التحديات الأمنية للسياسة الأمريكية في الشرق الأوسط فيمرحلة ما بعد الحرب الباردة، (رسالة غير منشورة)، جامعة الشرق الأوسط للدراسات.العليا، عمان، الأردن

[24] ياسين سعد البكري و حيدر علي، متغيرات الشأن العراقي وعلاقته بإستراتيجية أمريكا في المنطقة، مجلة حمو رابي للدراسات، العدد ٢، مركز حمو رابي للبحوث والدراسات. الإستراتيجية، بغداد2012 ص 63

[25] فؤاد معصوم، أعادة الدولة صياغات الحل، مجلة حوار الفكر، العدد ١٧، المعهد. العراقي لحوار الفكر، بغداد2011

[26] ،فكرت نامق عبد الفتاح، العراق وإشكاليات الفصل السابع، مجلة حمو رابي للدراسات العدد ٢، مركز حمو رابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية، بغداد 2011

[27] ،ظافر طاهر حسان، العراق والاحتلال الأمريكي دراسة في مستقبل الاقتصاد العراقي .مجلة دراسات دولية، العدد ٣٦، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، ٢٠٠٧

[28] عامر حسن فياض، نحو خارطة تفكير عراقي لبناء الحكم الصالح، مجلة حوار الفكر. العدد 17، حزيران ، المعهد العراقي حوار الفكر2011

[29] سرمد زكي الجادر، التوظيف الأمريكي لمنظمات المجتمع المدني، مجلة حمو رابي للدراسات، العدد 3، مركز حمو رابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية، بغداد2012

[30] بشرى محمد سامي حسن الاسدي وحاكم محسن محمد الربيعي، الفساد الإداري والماليوأثاره الاقتصادية والاجتماعية في العراق، مجلة المستقبل العربي، العدد ٤٠٩ ،مركز. دراسات الوحدة العربية، 2013

[31] ،أكرم فاضل سعيد قصير، دور قانون الاستثمار في جذب الاستثمار الاجنبي في العراق . مجلة الحقوق، العدد العاشر لسنة 2010، الجامعة المستنصرية

[32] علي عبد الهادي سالم ، نحو استراتيجية فعالة للتنمية الاقتصادية في العراقمجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية ، المجلد 4 ، العدد 9، 2012. العراق.64ص -63 ص

[33] ، خولة رشيج حسن ، تأثير تطور الاسواق المالية على النموالاقتصادي في العراق مجلة الاقتصاد الخليجي ، العدد (25)، مركز دراسات البصرة والخليج العربي، جامعة. البصرة ، العراق ، 2015 ، ص168

[34] فوزية غالب عمر ، الازمة المالية العالمية في آلية نظم السيطرة والتحكم الآلي وتحليلفضاء الحالة، مجلة الاقتصادي الخليجي، العدد (25)، مركز دراسات البصرة والخليج. العربي، جامعة البصرة ، العراق ، 2015، ص29

[35]إسراء عادل السيد أحمد الحسيني ، العلاقة بين مكونات السياسة المالية والنمو الاقتصادي : دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري، رسالة دكتوراه الفلسفة في الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة 2014 .،

[36] ،فاطمة خلف الجبوري (أثر السياسة المالية في تحقيق النمو الاقتصادي لعينة من البلدان (تفطية وغير نفطية)، العراق. 2006

[37] فلاح حسن ثويني، العلاقة بين السياسة النقدية والمائية مع الإشارة إلى العراق بعد 2003، جامعة القادسية، المؤتمر العلمي. ، الأول لكلية الإدارة والاقتصاد17-18/3/2009، المجلد الثاني2009

[38] حسين، مصعب عبدالعالي ثامر. (2017). «تنمية الاقتصاد العراقي بين تقلبات العوائد النفطية وتنويع مصادر الدخل للمدة (2003-2015)» رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم الاقتصادية، كلية الإدارة.والاقتصاد، جامعة القادسية، القادسية، العراق

[39] زيارة، رحيم حسوني: وناجي، مرتضى هادي. (2018). «تقلبات أسعار النفط الخام العالمية وأثرها على التضخم والنمو الاقتصادي في العراق دراسة قياسية للمدة 1988-2015»، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، العدد.(105)، المجلد (24)، ص ص 430-454. جامعة الكوفة - العراق

[40] ،«الشمري، مايح شبيب؛ وعبدالرضا، أحمد عبد الرزاق. (2016). «ضرورات التنويع الاقتصادي في العراق .مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد (24). ص ص 27-38. جامعة واسط - العراق

[41] صايل، علي نبع؛ وعناد، عمر إبراهيم. (2017). «مسار الإنفاق العام وقياس أثره على النمو الاقتصادي في العراق للفترة 2004-2015»، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد (18)، المجلد (9).ص.ص 171-203. جامعة الأنبار - العراق

[42] فرج، ماردين محسوم. (2018). «قياس وتحليل التنوع الاقتصادي في العراق خلال المدة مجلة جامعة التنمية البشرية، عدد خاص ببحوث المؤتمر العلمي المنعقد في 25-26 نيسان 2018، ص ص.162-178، العراق،«((2004-2016)

[43] ناصر، رحيق حكمت. (2013). فرص وتحديات تنويع الاقتصاد العراقي: دراسة تحليلية، رسالة ماجستير .غير منشورة في العلوم الاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة المستنصرية، بغداد

[44] Aditya, A., & Roy, S. S. (2007). Export diversification and economic growth: Evidence from cross-country analysis. (pp. 1-25). Mimeo.

[45] زياد محمد زريقات وآخرون،(2015). تأثير تطوير النظام المالي على النمو الاقتصادي في العراق.15 (1980-2009) ، المجلة العربية لإدارة ، المجلد 35 ،العدد

[46] عبد الجبار أحمد، أليات المصالحة الوطنية العراقية، مجلة شؤون عراقية، مركز العراق للدراسات، العدد ا، بغداد.٢٠٠٨، ص ١٦٣

[47] ليث عبد الحسن جواد الزبيدي، مستقبل النظام السياسي في العراق، مجلة قضايا سياسية، العددان ، كلية.٦٥ العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد، 2012، ص30

[48] ياسين البكري وحيدر علي، متغيرات الشأن العراقي وعلاقتها باستراتيجية امريكا في المنطقة: قراءة مستقبلية، مجلة .حمورابي، العدد2، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، اذار، 2012، ص55

[49] برهان غيلون، العرب وتحولات العالم من سقوط جدار برلين الى سقوط بغداد، حاور اجراه رضوان زيادة، ط٢ المركز.الثقافي العربي، الدار البيضاء، ٢٠٠٣، ص ٢٨٢

[50] علاء عبد الوهاب المنذري، خيارات الوجود الامريكي في العراق في ظل الاتفاقية الامنية العراقية والامريكية، مجلة. دراسات سياسية، العدد 19، بيت الحكمة، بغداد، 2011، ص98

[51] رشيدي، حسن:(2003) ؛" أثر حرب العراق في النظام الدولي"، مجلة البيان الإسلامية، لندن . العدد187

[52] عبد القادر محمد فهمي، المدخل الى دراسة الاستراتيجية، كلية العلوم السياسية، جامعة.2005 بغداد ص 52

[53] Razouki, Wahib, Intisar, Structural Adjustment in the Framework of Economic Reform (Evaluation of the Egyptian Experience), Iraqi Journal of Administrative Relations, Research Submitted to the College of Administration and Economics, University of Karbala, 2012, Volume 8, Issue 34, p. 33.

[54] Dawai, Mahdi Saleh, Omar Mohammed Akkawi, The Financial Sector and Its Relationship to Foreign Trade 2004-2014 An Analytical Study of the General Budget and Its Relationship to the Trade Balance in Iraq for the Period. Journal of Administration and Economics, University of Baghdad, Issue 105, p. 52